العـــــدد (٢٠)، الجـــزء الأول، سبتمـــبر ٢٠٢٣، ص ص ١ – ١٣

العوامـل التي ساهمت في تطـور مجـال التربيـة الخاصـة فـــي المملكـــة العـربيـــة السعـوديـــة

إعـــداد

صـــالحـــة محمـــد الخلـــف

محـــاضـــر بقســـم الـــتربيـــة الخـــاصـــة
كليـــة الـــتربيـــة_ جـــامعـــة الجـــوف

العوامل التي ساهمت في تطور مجال التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية

صالحة محمد خلف(*)

ملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى إبراز العوامل المؤثرة على تطور أصول التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية، وقد استخدمت الدراسة المنهج النوعي التحليلي، حيث تم تحليل الوضع الذي تضمن الفلسفات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المساهمة في ظهور التربية الخاصة عبر القرون المختلفة في إطار تاريخي. وقد انتهت الدراسة برؤية مستقبلية توضح كيفية الاستفادة من هذه العوامل في تحديد مستقبل التربية الخاصة الحالي في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: العوامل، التربية الخاصة.

(*) محاضر بقسم التربية الخاصة كلية التربية_ جامعة الجوف.

Factors that contributed to the field of Special Education Development in the Kingdom of Saudi Arabia

Salehah Mohammed Al-Khalaf(*)

Abstract

The current study aims to highlight the factors affecting the development of special education origins in the Kingdom of Saudi Arabia. The study used the analytical-qualitative approach, where the situation was analyzed, which included cultural, political, economic, and social philosophies which contributed to special education emergence over the different centuries in a historical framework. The study concluded with a future vision that shows how to take advantage of these factors in determining the current future of special education in the Kingdom of Saudi Arabia.

Keywords: factors, Special Education.

(*) Lecturer in the Special Education Department College of Education, Al-Jouf University

المقـــدّمـــــة:

حظيت التربية الخاصة على مدى العقود الماضية باهتمام متزايد شجعها القوانين والتشريعات العالمية. مما جعل البلدان في جميع أنحاء العالم توسع اهتمامها في العناية بالأفراد من ذوي الإعاقة وتتنافس في الخدمات التي تقدمها لتلك الفئات (الباش، ٢٠١٧). والحقيقة أنه عندما نسلط الضوء على أصول التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص نجد بأنها استطاعت في فترة وجيزة من الزمن أن تنال السبق في مجالات عديدة من التعليم يأتي في مقدمتها مجال التربية الخاصة حيث حظيت بعناية كبيرة من قبل الحكومة الرشيدة، مما جعل المملكة تتبوأ مكانة مرموقة بين دول العالم في مجال التربية الخاصة (الموسى، ٢٠٠٨).

الا أن ميدان التربية الخاصة عموماً، وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، شهد تناقضات كبيرة فيما يتعلق بالأفكار والفلسفات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حصلت في حقبة من الزمن وشكلت عوامل مؤثرة على التربية الخاصة مما جعلها أصلا من أصولها، ونتيجة لذلك ازدادت الصعوبة في تكوين صورة متكاملة عن أصول التربية الخاصة وفهم الاختلافات في الهياكل المؤسسية التي عنيت بذوي الإعاقة على مر العصور باختلاف تلك العوامل (الباش، ٢٠١٧).

مشكلـــة الـــدراســـة:

إن المتأمل في وضع ميدان التربية الخاصة على مر العصور يدرك تماما كمية الاختلافات والتطورات التي حدثت في هذا الميدان منذ القدم والتي ساهمت في تشكيل التربية الخاصة في وضعها الحالي، وفي هذا يشير كلا من ريتشاردسون وبول Richardson & Powell (2011) إلى أن أصول التربية الخاصة شهدت اتجاها ملحوظا لتصويرها بعبارات إيجابية وربط النمو الهائل فيها بالثقة والتفاؤل، وغالبا ما يقدم تاريخ التربية الخاصة كقصة للتحرير تجاه تطبيع الحقوق التي تخول للحصول على العضوية الكاملة والمشاركة في المجتمع، وتصوير هذا التغيير التاريخي يوضح لنا كيفية تحرر الأفراد والجماعات من ذوي الإعاقة من قيود ظالمة وبخاصة في الأمد البعيد، حيث تتوفر العديد من الأدلة التي تؤيد ذلك، مثل وضعهم في منازل الفقراء والمصحات والسجون (الباش، ٢٠١٧).

ونظرا لأهمية الإلمام بتلك الفلسفات للتعمق في وضع التربية الخاصة الحالي والتنبؤ بمستقبله، تستعرض الدراسة الحالية أهم العوامل المؤثرة على تشكيل أصول التربية الخاصة وتطورها عبر القرون المختلفة في المملكة العربية السعودية، وتوضيح كيفية الاستفادة منها في تحديد مستقبل التربية الخاصة الحالي بالمملكة العربية السعودية. وعلى هذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما هي أهم العوامل المؤثرة على تطور أصول التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة الحالية في:

١- تسليط الضوء على أهم العوامل المؤثرة على تطور أصول التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية.

٢- توضيح كيفية الاستفادة من تلك العوامل في تحديد مستقبل التربية الخاصة الحالي في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله؛ وذلك لأن معرفة الأصول لأي علم الأساس لفهم هذا العلم والتعمق فيه، والتي تساعد بالتالي على إصدار الأحكام على الحاضر والمستقبل وليس فهم الماضي فقط، فنحن لا نستطيع أن نبني الحاضر دون الرجوع للماضي لأنه الأساس وهو الذي يعطينا القوة والثقة في تفسير الأمور الحالية. ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة النظرية إلى تحليل الواقع لميدان التربية الخاصة عبر القرون المختلفة خلال مراجعة الأدبيات النظرية في هذا المجال، كما تتيح هذه الدراسة الفرصة لمحاولة الاستفادة من هذه الأصول في تطوير ممارسات تربوية تطبيقية تتجاوز تلك العقبات والمشاكل التي تم التعرض لها سابقا، وتسهم في تحديد مستقبل التربية الخاصة الحالي بالمملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

العوامل:

تعرف الباحثة العوامل إجرائيا في هذه الدراسة بأنها مجموع الظواهر الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على تطور أصول التربية الخاصة.

التربية الخاصة:

عرفها اليونسكو بأنها: "شكل من أشكال التعليم المقدم لمن لا يحصلون عليه، أو محتمل أن لا يحصلوا عليه من خلال نظم التعليم المتاحة بهدف الوصول بهم إلى مستويات تعليمية واجتماعية ملائمة لسنهم." (Unesco, 1983; 13-14).

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج النوعي التحليلي، حيث تم تحليل الوضع الحالي وطرح أسئلة حوله والتي تمت الإجابة عليها من خلال الأدبيات والدراسات، وذلك لخلق إطار يتم من خلاله تكوين صورة متكاملة عن العوامل المؤثرة على تشكيل أصول التربية الخاصة وتطورها في المملكة العربية السعودية عبر القرون المختلفة، مما يساعد في تكوين رؤية مستقبلية لكيفية الاستفادة من تلك العوامل في تحديد وضع التربية الخاصة الحالي في المملكة العربية السعودية.

الإطار النظري:

ما هي أهم العوامل المؤثرة على تطور أصول التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية؟

لم تلتزم نظرة المجتمعات الى المعوقين عبر أطوار التاريخ البشري طريقة واحدة ولا نمطاً مستقراً ثابتاً؛ ذلك أن التعاطي مع العوق، قد تباين في مجمله خلال مسيرة المجتمعات البشرية بين النبذ والعزل والايذاء، ليصل في بعض الأحيان الى التعامل بطريقة وحشية تعتمد على التصفية والقتل. وما إن ارتقت مفاهيم البشر، حتى تبدلت العلاقة وأخذت طريقها نحو التكامل بين المعوقين وغيرهم من العاديين ومحاولة دمجهم بمجتمعاتهم، بعد رحلة طويلة من تكييف البيئة تربوياً ونفسياً واجتماعياً بما يمهد تقبل فكرة الدمج ومن ثم الاخذ بها وتبنيها (الموسى، ١٩٩٩).

أما محليا، فمنذ أكثر من نصف قرن؛ كان مجال التربية الخاصة غير معروف تقريبًا للمملكة العربية السعودية. فقبل عام (١٩٥٨)، لم يحصل معظم التلاميذ ذوي الإعاقة في المملكة على أي نوع من خدمات التربية الخاصة أو الخدمات ذات الصلة، حيث تم دعم غالبية هؤلاء التلاميذ من قبل أسرهم التي كافحت من أجل الحصول على الرعاية الصحية وغيرها من المساعدات لأطفالهم (العجمي، ٢٠٠٦ والبتال، ٢٠١٦ والقريني، ٢٠١٣). فكانت بعض العوائل تتخذ طرقا مختلفة غير رسمية لتعليم أبنائهم، كإرسالهم إلى أماكن أخرى تتوفر فيها برامج مناسبة لأبنائهم مثل (مصر، الأردن) للبقاء في معهد خاص معظم السنة الدراسية.

وعند الحديث عن المراحل التاريخية التي مرت بها التربية الخاصة، كان لابد من الإشارة الى العوامل الثقافية والاجتماعية، حيث كان للموقف الإنساني للعقيدة الإسلامية السمحة، التي كرم الله بها عدد من الدول العربية والإسلامية ومنها المملكة العربية السعودية دوراً في تطور التربية الخاصة، فقد أولت حكومة المملكة الرشيدة اهتمامًا كبيرًا ملحوظًا بحقوق المعاقين وذلك وفق مرجعية إسلامية حضَّت على الاهتمام بالإنسان، بل وجعلت أسمى غايتها صون وحماية حقوقه المشروعة، خصوصًا حقوق المعاق، فقد بنت المملكة العربية السعودية قوانينها على الشريعة الإسلامية، التي تؤكد على أن الأشخاص ذوي الاعاقة لهم الحق في "العيش بكرامة والاستفادة من الشؤون الاجتماعية"(أبا حسين، ٢٠١٥). وكُتب التراث الإسلامي زاخرة بالأحكام الكثيرة الّتي تخص المعاقين في المجتمع الإسلامي في جميع أبواب الفقه من العبادات والمعاملات المالية والزواج والجنايات، ممّا يدل بيقين أن الشّريعة الإسلامية لم تدع هذه الفئة دون اهتمام أو رعاية (الموسى، ١٩٩٩).

كما وفقت المملكة بقيادة حكيمة واعدة ورشيدة، وذلك عندما أسس الملك عبد العزيز آل سعود ومجموعة من الرجال المملكة في عام (١٩٣٢). ساهم ذلك في استقرار الأمن والأمان وهما ركيزتان أساسيتان لتطور أي دولة في كافة المجالات. إلا أن الدولة كانت منشغلة تمامًا ببناء البنية التحتية للبلاد (البتال، ٢٠١٦). مما جعل بداية مجال التربية الخاصة من خلال جهود فردية للمواطنين عام (١٩٥٨)، حيث تحمس بعض من أبناء هذا الوطن من المكفوفين لتعلم طريقة برايل فأتقنوها، ثم بذلوا جهدهم لنشرها، وقد بدأوا السعي بجهد فردي لأقناع بعض

الجهات التعليمية بغية تبني طريقة برايل وتيسيرها للمكفوفين، وكانت الاستجابة مع حلول عام ١٣٧٧هـ، فقد وافقت المعاهد العلمية والكليات على فتح فصول مسائية ملحقة بكلية اللغة العربية بالرياض، والتحق بالفصول عدد المكفوفين حتى فتحت وزارة المعارف مدرسة خاصة لتعليم وتدريب المكفوفين على طريقة برايل عام ١٣٧٨هـ، حتى إن صحيفة البلاد السعودية قد أفردت تحقيقاً صحفياً حول ما اسمته بإمكانات القراءة والكتابة بالخط النافر، وكيف يمكن ان يكون وسيلة فعالة لتعليم وتثقيف المكفوفين (وزارة المعارف، ١٤٠٦).

أما البداية الرسمية لبرامج التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية فكانت بعد عامين في (١٩٦٠)، حيث افتتحت الحكومة السعودية أول مدرسة خاصة "معهد النور للمكفوفين" بدعم من وزارة التعليم. وانتقل الفصل المسائي إليها. وكما نلاحظ هنا فإن معظم التلاميذ الذين التحقوا بالفصول المسائية كانوا في مدارس عادية. وذلك لأن تعليم ذوي الإعاقة في المملكة بدأ من خلال المدارس العادية، خاصة للطلاب ذوي الإعاقة البصرية، ولكن لاحقًا تم نقلهم إلى معاهد منفصلة، وهذا عكس الدول الأولى التي بدأت من العزل الى الدمج. وقد يكون ذلك عائدًا إلى غياب التخطيط للتعليم. حيث لم تكن وزارة التعليم قادرة على التخطيط رسميًا لخدمات التربية الخاصة إلا في الستينيات من القرن الماضي (البتال، ٢٠١٦)؛ فكان الهدف ولا يزال تحسين نوعية الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة (وزارة التعليم، ٢٠٠١).

ثم بدأت المملكة تشق طريقها نحو التطور في خدماتها لذوي الإعاقة، ففي عام (١٩٦٢) أسست إدارة التربية الخاصة؛ لتقديم الخدمات التعليمية والمهنية والاجتماعية لثلاث فئات: الإعاقة البصرية والسمعية والفكرية (الموسى، ٢٠٠٨). كما توسعت الدولة في افتتاح معاهد النور لذوي الإعاقة البصرية، ومعاهد الأمل لذوي الإعاقة السمعية في عام (١٩٦٤). (الموسى، ١٩٩٩). وقد ساهم مناخ الامن والأمان في المملكة العربية السعودية الذي ارساه جلالة الملك عبد العزيز وابنائه من بعده – رحمهم الله – في تطور قطاع التربية والتعليم بشكل عام، وإرساء معالم التقدم والازدهار في تعليم المعاقين بشكل خاص. حيث شهد ميدان التربية الخاصة في المملكة تقدمًا سريعًا في عام (١٩٩٥) وما تلاه، ففي هذه المرحلة لم تعد التربية الخاصة مقتصرة على التلاميذ

المكفوفون والصم والمعاقون فكرياً. لتشمل أنواعًا أخرى كثيرة من التلاميذ ذوي الإعاقة، كصعوبات التعلم بعام (١٩٩٧)، وذوي التوحد بعام (١٩٩٨م) وذوي اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه بعام (٢٠٠٥). فمفهوم التعليم الخاص السابق، لم يعد ينسجم مع طبيعة تلك الخدمات والبرامج المطلوبة لتلك الفئات، فذوي الإعاقة لهم سمات وخصائص معينة تستوجب التركيز على الخدمات التربوية التي تتلاءم مع تلك الخصائص، لتأهيلهم تربويا ونفسيا واجتماعيا في نطاق تحقيق التكامل النفسي والوجداني والاجتماعي (الموسى، ٢٠٠٨).

هذا وقد ساهم في تطور حركة التعليم الخاص بالمملكة عدد من الجمعيات المحلية والعربية كالمكتب الإقليمي الدائم للجنة الشرق الأوسط لشئون المكفوفين (سابقا)، وجمعية رعاية الأطفال المعوقين، وجمعية الوفاء، والجمعية الفيصلية، ومؤسسة الأمير سلطان بن عبد العزيز الخيرية، ومركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، وغيرها من المؤسسات التي أخذت على عاتقها مهمة المساهمة في دعم عجلة التعليم الخاص جنبا إلى جنب مع الجهات الرسمية والجامعات الحكومية (الخشرمي، ٢٠٠٣). حيث قدمت هذه الاتجاهات الجديدة في التربية الخاصة العديد من الفرص للطلاب ذوي الإعاقة، بدليل زيادة عددهم من (٥،٢٠٨) تلميذا كانوا يتلقون خدمات التربية الخاصة في عام (١٩٩٢) إلى (٠٤٠،٧٥) تلميذا يتلقون خدمات التربية الخاصة في ٢٠١٩ (البتال، ٢٠١٦؛ إحصائيات وزارة التعليم، ٢٠١٩).

مع كل هذه التغييرات برزت العوامل السياسية وتأثيرها على ميدان التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية؛ فقد أصبح واضحًا للحكومة السعودية أن هناك نقصًا في خدمات التربية الخاصة المناسبة وأفضل الممارسات للطلاب ذوي الإعاقة. كوسيلة لتصحيح هذا الوضع، بذلت الحكومة السعودية جهودًا كبيرة لتحسين هذه الخدمات. طلبت الحكومة من العاملين في إدارة التربية الخاصة التابعة لوزارة التربية والتعليم وبعض أعضاء هيئة التدريس للتربية الخاصة بجامعة الملك سعود، الحاصلين على درجة الدكتوراه من الولايات المتحدة، مراجعة سياسات التعليم الخاص بالولايات المتحدة، بما في ذلك قانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقة (IDEA,1997). ففي عام (٢٠٠١) أصدرت إدارة التربية الخاصة في الوزارة القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية

الخاصة. والتي تعتبر اللوائح الأولى للتربية الخاصة للطلاب ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية (القريني، ٢٠١٣). ثم تلي ذلك إصدار النسخة المطورة للقواعد التنظيمية وهي الدليل التنظيمي والإجرائي للتربية الخاصة عام ٢٠١٦، والتي تحتوي على مبادئ توجيهية واضحة حول كيفية تلبية احتياجات التلاميذ والأفراد ذوي الإعاقة من قبل المهنين.

الا ان مستقبل التربية الخاصة في جميع الميادين قد تغير بعد سن الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القرن الحادي والعشرين (٢٠٠٨)، والتي كانت المملكة من أوائل الدول التي وقعت عليها مما يدل على إيمانها الكبير بالمحافظة على حقوق ذوي الإعاقة (المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠١١). والغرض منها هو تعزيز وحماية وكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعا كاملا على قدم المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز احترام كرامتهم المتأصلة، سعيا منها إلى إدماجهم ضمن خططها الوطنية، واضعة قضاياهم ضمن أولوياتها (الصالحي، ٢٠١٨).

هذا وتعد العوامل الاقتصادية من العوامل المؤثرة بشكل كبير على التربية عموماً، ذلك لما تنطوي عليها من تأثير على النواحي المادية المتعلقة بتوفير الخدمات التي يحتاجها الأطفال لتلقي التعليم المناسب (الخزاعلة، ٢٠١٢). حيث كان للرخاء الاقتصادي الذي تعيشه المملكة دور في تطور التعليم وإيجاد أرضية صالحة للتقدم في مختلف مجالات الحياة (الموسى، ١٩٩٩). حيث تعد المملكة العربية السعودية من أهم وأكبر الدول البترولية في العالم من حيث الاحتياطي البترول، والإنتاج. فالمملكة تمتلك ١٩% من الاحتياطي العالمي، و١٢٪ من الإنتاج العالمي، وأكثر من ٢٠% من مبيعات البترول في السوق العالمية (الهزاع, ٢٠١٨)؛ أدى ذلك الى ازدهار المملكة العربية السعودية اقتصاديًا (Battal, 2014). ساعد هذا الانتعاش الاقتصادي على إقامة المنشآت والأبنية التعليمية والتجهيزات التربوية اللازمة، وافتتاح برامج في الجامعات السعودية للفئات الخاصة، وإدخال تكنولوجيا التعليم في المدارس والجامعات وتسخيرها لخدمة ذوي الإعاقة، كما ساهم في توجه الدولة الى الاهتمام غير المسبوق بتنمية الكوادر البشرية، اذ ركزت القيادة على الاستثمار في الانسان باعتباره الاستثمار الحقيقي (الموسى، ٢٠٠٨).

أدى ذلك الى توجه المملكة نحو الدمج الشامل، الذي احدث نقلة نوعية وكمية هائلة في مجال تربية وتعليم الأطفال ذوي الاعاقة في المملكة رغم قصر عمر التجربة في هذا المجال، وذلك حين صدر المرسوم الملكي الكريم رقم ٣٧/ م بتاريخ ٢٣ /٩ /١٤٢١هـ الفقرة (٢) من المادة الثانية «تكفل الدولة حق المعاق في الدمج و الحصول على خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل في مختلف المجالات، ومنها الخدمات التعليمية والتربوية في جميع المراحل (ما قبل المدرسة، والتعليم العام، والتعليم الفني، والتعليم العالي) بما يتناسب مع قدرات المعاقين واحتياجاتهم، وتسهيل التحاقهم بها، مع التقويم المستمر للمناهج والخدمات المقدمة في هذا المجال»(عرب، ٢٠١٢).

جزء كبير من هذا النمو الدراماتيكي في التعليم هو ظهور وتطور مجال التعليم الخاص. حيث أن خدمات التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية انتقلت من مدارس منفصلة إلى مدارس الدمج، فمنذ إنشاء وزارة التربية والتعليم عام ١٩٥٣، وعدد المدارس في المملكة العربية السعودية التي تقدم البرامج لخدمة فئات مختلفة من الطلاب ذوي الإعاقة قد زادت. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم الذي تقدمه الحكومة للأشخاص ذوي الإعاقة مثل: النفقات الشهرية الأكاديمية والمعيشة، معدات الإعاقة، النقل المجاني، ٥٠ ٪ خفضت أجرة الوصول الجوي، والمنح الدراسية الممنوحة للموهوبين من المعوقين (البتال، ٢٠١٦). كل ذلك كان له دور في تطور وتقدم التربية الخاصة، والخدمات المقدمة للمعاقين واسرهم.

وأمام كل ذلك.. لا أعتقد أن أياً من المتخصصين أو العاملين أو المهتمين في هذا المجال لديه شك حول أهمية الدمج الشامل وفوائده التربوية والاجتماعية والاقتصادية على المجتمع بأكمله، وخصوصا أن هناك العديد من الدول المتقدمة قد طبقت هذا المبدأ منذ سنوات عديدة وبدأت بالفعل بجني ثماره. الا أن المتابع لهذا الموضوع يعلم أن هذه الدول قد أخذت وقتا طويلا في التهيئة والإعداد لتطبيق هذا المبدأ من تأهيل المعلمين وكوادر الخدمات المساندة، وتوعية المجتمع المدرسي، وتثقيف الأسر، وتهيئة البيئة المناسبة، وتطوير واستصدار التشريعات والقوانين التي تمكن من تنفيذ هذا المبدأ ومتابعة تطبيقه، وقبل ذلك وجود رؤية واضحة تم وضعها بالاشتراك مع أصحاب العلاقة (الأسر – المعلمين – كوادر الخدمات المساندة، والمختصين.. الخ) وهنا أتساءل! هل تم هذا لدينا بالفعل؟ لا أعتقد ذلك.

لا أقلل من شأن هذا المشروع الطموح وما تم عمله من قبل القائمين عليه حتى الآن، خصوصا أنه ما زال في بداياته.. إلا أنني أعتقد أن هذا المشروع غامض بالنسبة لي وللكثير من الأسر والعاملين والمهتمين في المملكة. ومن وجهة نظر شخصية أظن أن أي مشروع تطوير يرجى نجاحه يجب أن تتوفر فيه عدة مبادئ ومواصفات من أهمها: الشفافية، وضوح الأهداف والخطط والإعلان عنها، إشراك ذوي العلاقة في هذه الرؤى والخطط، تحديد إطار زمني للتنفيذ، وهذا ما لم أجده في هذا المشروع.

أعلم أن وزارة التعليم وقياداتها بالتعاون مع شركة تطوير جادون في تحقيق نقلة حقيقية في تعليم التلاميذ ذوي الإعاقة بالمملكة، وقد وفروا كل السبل التي تؤدي إلى ذلك، وهي بحق فرصة عظيمة يجب استثمارها على أكمل وجه لصالح هؤلاء التلاميذ ولأسرهم وللمجتمع بأكمله.

التـــوصيـــات

خرجت دراسة أخضر (٢٠١٧) بالعديد من التوصيات والتي تمثل احتياجات التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية، ومنها، تأهيل معلمي التعليم العام والعاملين في مجال التعليم في التعامل مع ذوي الإعاقة والتعرف عليهم داخل الفصل العادي لتسهيل تفعيل برامج الدمج، العمل على تبني خطة شاملة محددة المعالم والأهداف لتطوير هذا الميدان على أسس علمية مدروسة، وتسهيل مهمة تنقل ذوي الإعاقة بين المؤسسات، بإدخال التعديلات اللازمة على المنشآت القائمة، والاهتمام بتصميم المنشآت الحديثة، تطوير أدوات التشخيص والتقويم وتقنينها على البيئة المحلية، بناء و تعديل مناهج التعليم العام لتكون مناهج خاصة ومرنة تهتم بالاحتياجات الفردية. التأكيد على مبدأ العمل كفريق متعدد التخصصات، تحقيق مبدأ المدرسة الشاملة، توسيع دور الإعلام لتغيير الاتجاهات والتوسع في مجال التوعية، تحفيز القطاع الخاص، ورجال الاعمال للمساهمة والتوسع في هذا المجال.

هذا وخرجت دراسة أبا حسين (٢٠٢١) بعدة توصيات منها: ضرورة تفعيل نظام المسائلة القانونية الذي يضمن التزام الجميع بتقديم خدمات ذات جودة عالية للطلاب ذوي الإعاقة واسرهم. وإشراك القطاع الخاص في بناء وتطوير أدوات القياس والتقييم وتفعيل أدوار

الفريق المتعدد التخصصات لتقديم الخدمات بشكل تعاوني. كما وأكدت القحطاني (٢٠١٩) على ضرورة عقد الدورات والورش التدريبية التي تتضمن آلية تطبيق الدليل التنظيمي وطريقة الاستفادة من النماذج المرفقة في الدليل الإجرائي للتربية الخاصة. كما أشار الحنو والعصيمي (٢٠١٨) الى ضرورة نقل الخبرات ونتائج الدراسات الحديثة من الأكاديميين في الجامعات الى المعلمين في الميدان مما يساعدهم في اكتساب الخبرة من خلال الدورات التدريبية وورش العمل. وهذا يتفق مع ما أوصت به دراسة الدرباس (aldabas, 2015) والذي يرى بضرورة توفير برامج تدريبية ودورات تتناول الممارسات القائمة على الأدلة والبحوث في التعليم الخاص من أجل أن يكون هناك مدرسون مؤهلون تأهيلاً عالياً في للتربية الخاصة. كما وأوصى العثمان (٢٠١٨) بأهمية تطوير القنوات الإعلامية سواءً المرئية أو غير المرئية وتوجيهها في تقديم الخدمات، واحترام حقوقهم ومرافقهم ودعمهم ومساندتهم.

المـــراجـــع

المـــراجـــع العـــربيـــة:

الخشرمي، سحر (٢٠٠٣). تطور التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية برامج التوحد نموذجا. ورقة عمل مقدمة في الأسبوع الثقافي السعودي في الأردن، عمان، الأردن.

سنبل، عبد العزيز والخطيب، محمد ومتولي، مصطفى وعبد الجواد، نورالدين(١٩٩٢)، نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، الرياض.

الصالحي، منيرة(٢٠١٨). تطور التعليم العربي وارتباطه بالتربية الخاصة: التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية نموذجاً. ورقة عمل وصفية مقدمة في المؤتمر السادس لتطوير التعليم العربي في القاهرة، القاهرة، مصر.

عرب، فهد(٢٠١٢). اهتمام المملكة بذوي الحاجات الخاصة. جريدة الاقتصادية الالكترونية، تم الاسترجاع من:http://www.aleqt.com/2012/11/15/article_709823.html

المغلوث، فهد(١٩٩٩). رعاية وتأهيل المعوقين في المملكة العربية السعودية الواقع والطموحات. دار المسلم، الرياض.

الموسى، ناصر(١٩٩٩). مسيرة التربية الخاصة بوزارة المعارف. الأمانة العامة للتربية الخاصة، الرياض.

الموسى، ناصر (٢٠٠٣)، ماذا يريد المجتمع من التربويين وماذا يريد التربويون من المجتمع، ورقة عمل مقدمة للمعرض الدولي للتعليم، الرياض.

وزارة المعارف(١٤٠٦). المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي. الرياض.

المـــراجـــع الأجنبيـــة:

Albattal, Zaed(2016). Special Education in Saudi Arabia. International Journal of Technology and Inclusive Education,5(2),880-886.